مقدمـــة

مرت الجامعة الجزائرية- ومنذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962- بسلسلة من التطورات و التحولات، واكتب من خلالها مسيرة تطور المجتمع الجزائري، وتجاوز التحولات التفصيلية فإن أهم ما عرفته الجامعة الجزائرية هو الإصلاح الجامعي سنة 1971 والخريطة الجامعية التي تم إعتمادها سنة 1984.

وقد باشرت الدولة في تطبيق إصلاح جديد بالجامعة عرف بنظام (ل، م، د) المعتمد على هندسة (ليسانس، ماستر، دكتوراه). وقد وجد هذا النظام حيزه إلى الاعتماد بصورة نهائية بالجامعات الجزائرية ابتداءا من الموسم الجامعي (2005-2006).

وحول نجاعة هذا النظام أو الإصلاح وتماشيه وواقع المجتمعي الجزائري فإن هذا الفصل سيحاول تقديم النتائج المتوصل إليها بناءا على ما تقدم ذكره في الفصول السابقة.

نتائج الدراسة

من سنن الحياة أن يسير الإنسان نحو الرقي و التقدم، نحو الأفضل والأجدى ولعل ذلك ما ينطبق على الأمم المتقدمة في العصر الحاضر بعد أن طورت حياتها وأحسنت إستثمار وجودها واستفادت مما سخر لها في هذا الكون الذي لا ينقاد إلا لمن أتقن المسك بخيوط العلم و البحث و التفكير و التأمل، وإن كان التأخر أيضا من سنن الحياة عند أمم أخرى، قد تدور بها الأيام وتتبدل لها الأحوال فتصبح على هامش الحياة البشرية أو أدنى، ومن الطبيعي جدا أن تصل أي أمة إلى تلك المرحلة أو الأخرى بفضل الإستمرار في طريق النجاح أو مراجعة المواقف في حال الفشل ومن أبرز ما يحب العناية في الحياة الاجتماعية ميدان التربية و التعليم، لا سيما التعليم العالي الذي أصبح مفتاح الولوج إلى الألفية الثالثة.

هذا القطاع – التعليم العالي- عرف جملة من التغيرات والإصلاحات في الجزائر، منذ إستقلالها وتجاوز التحولات التفصيلية فإن أهم ما عرفته الجامعة الجزائرية هو إصلاح سنة 1971، والخريطة الجامعية سنة 1984م.

وقد استهدف كل من الإصلاحين، تكيف التعليم العالي بالتطورات العالمية للعلوم في تلك الفترة وفي نفس الوقت تفتحه على المجتمع إلى جانب رسم رؤية طويلة المدى للتطور الذي يشهده النظام الجامعي حتى آفاق سنة 2000.

غير أن تطبيق هذه الإصلاحات صادفة مشاكل عديدة حالت دون الوصول إلى تلك الأهداف واسهمت إلى جانب ذلك في عجز التعليم العالي الجزائري عن مواكبة التغيرات العالمية للعلوم والثقافة وخلقت الجامعة الجزائرية دون الجامعات العالمية وأطالت في عمر أزمة الجامعة الجزائرية فكان لزاما على الدولة إيجاد حل أو مخرج لهذا الوضع فظهر

أخيرا بعد الدراسة و التشخيص، مشروع إصلاح التعليم العالي (ل، م، د)، هذا الأخير الذي أدخل حيز التطبيق بالجامعة الجزائرية إبتداء من الموسم الجامعي(2004-2005) ليتم إعتماده بأغلب الجامعات الجزائرية الموسم الجامعي (2005-2006).

يستهدف هذا الإصلاح (ل، م، د) تطوير التعليم العالي الجزائري، وربطه بالمتغيرات العالمية تماما كما الإصلاحات السابقة، ويختلف عنها من حيث هو نظام يعمل بالدرجة الأولى على تطوير الشهادات التي تمنحها الجامعة الجزائرية عن طريق تحويل مجمل الشهادات- شهادات الدراسات الجامعية – إلى ليسانس تطبيقية أو مهنية وتكيف الشهادات التي مدتها أربع (04) سنوات (ليسانس، شهادة الدراسات العليا) إلى ليسانس عامة مدة الدراسة بها ثلاث (03) سنوات، وماستر بحث مدتها خمس (05) سنوات.

ومع هذا فإن نقاط الإختلاف هذه لا تجعل من (ل، م، د) نظاما لنسبق أو تفويض البناءات السابقة أو البناء الحالي، بقدر ما تجعل منه نظاما لتعديل الاصلاحات السابقة وتنمية لها، مع منحه بعض الامتيازات (الخصائص) التي تكفل له بأن يكون إصلاحا أفضل من الإصلاحات السابقة تتمثل هذه الامتيازات في:

- **<u>الاندماج في النظام العالمي</u>**

يعد تحويل محمل شهادات الدراسات الجامعية إلى ليسانس تطبيقية، أو مهنية، وإعادة تكييف الشهادات التي مدتها أربع سنوات(ليسانس، الدراسات العليا) إلى الشهادة ليسانس عامة مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، وماستر بحث مدتها خمس سنوات، إجراء من شأنه تطوير الشهادة الجامعية الجزائرية، وإدماجها في النظام العالمي للشهادات،

لاسيما النظام الأوروبي، وهو ماييسر ويدعم سبل التعاون الأوروبي الجزائري، خاصة في إطار الشراكة الأورومتوسطة.

- **توفير الإمكانيات**

يستدعى تطبيق نظام(ل, م، د) توفير الإمكانيات مادية ومالية ضخمة، متمثلة في هياكل الإستقبال، المرافق البيداغوجية من مكتبات ومخابر وورشات ...إلخ والتجهيزات العلمية الضرورية لكل شعبة، وتوفير هذه الإمكانيات، وتخصيص غلاف مالي لفائدة الإصلاح، يعطي للجامعة الجزائرية دفعا قويا لتطوير العملية التكونية.

- **مدة الدراسة**

سبقت الإشارة إلى أن(ل، م، د) نظام نصف سنوي-نظام سداسيات- يؤهل للحصول على شهادات جامعية، تنتظم مدة الدراسة، وتشمل تكوينا قاعديا(أولي) متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات، أما الشهادة الدكتوراه فتقتضي الدراسة بها ثمانية(08) سنوات(ستة سداسيات)، هذا التنظيم الجديد، يتيح للطالب فرصا أكبر للبحث والعمل الشخصي.

- **نوعية الدراسة**

يقدم نظام(ل، م، د) نوعين من الشهادة أو التخصص:

تخصص الأكاديمي(البحث) : يحضر إلى مواصلة الدراسات الجامعية مباشرة، أكثر طولا وأكثر تخصصا، ويسمح للمعني بمزاولة نشاط البحثي القطاع الجامعي أو الإقتصادي.

- تخصص أكاديمي (البحث)

يحضر إلى مواصلة الدراسات الجامعية مباشرة، أكثر طولا وأكثر تخصصا، ويسمح للمعني بمزاولة نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي.

- تخصص مهني

يحضر صاحبه للاندماج المباشر في عالم الشغل، وتحدد برامج بالتشاور الوطيد مع القطاع المشغل.

فشهادة الليسانس تحضر إلى نوعين مختلفين من الدراسة، فرع أكاديمي يتوج بشهادة ليسانس تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر تخصصا، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتبية و النتائج المحصل عليها وشروط الإلتحاق، وفرع مهني ومؤهلة تتوج بشهادة الليسانس التي تسمح لصاحبها بالإندماج المباشر في عالم الشغل.

كما تؤهل شهادة الماستر إلى نوعين مختلفين من الدراسة:

- **تخصص مهني**: يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء و التنافسية ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني).
- **تخصص في البحث:** يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر بحث).

- **عقود مع المؤسسات**

يعمل نظام (ل، م، د) على إيجاد صلة وثيقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل والإنتاج، فكما هو معروف فإن نظام (ل، م، د) يحضر لنوعين من الدراسة أو التخصص: تخصص أكاديمي وتخصص مهني، هذا الأخير يستوجب مشاركة مؤسسات العمل مشاركة مؤثرة في تحديد أهداف التعليم- التكوين- المهني وبرامجه ومتابعته وتقويمه وفي توظيف خرجيه عند انتهائهم من البرامج الدراسية بنجاح، وهو الأمر الذي من شأنه إتاحة فرص أكثر للطلاب للانخراط في سوق العمل، من خلال العقود التي تبرمها مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات المشغلة، أو المستعملة لمنتوج قطاع التعليم العالي.

- **عدد الطلبة**

سبقت الإشارة إلى نظام (ل، م، د) نظام يعمل على تكوين مجموعات صغيرة تكوينا نوعيا بأقل جهد وبأقل تكلفة، وهذا يستدعي لا محالة خفض أعداد الطلبة في القاعات و المدرجات و الورشات ومخابر البحث وهو إجراء سيكفل ولا ريب التوصيل الجيد للمعلومات للمتكونين وبالتالي يضمن نجاح العملية التكوينية، ويصل بالجامعة الجزائرية إلى إنتهاج نهج الجامعات في الدول المتقدمة في التكوين من خلال العمل بالمقاييس العالمية للتكوين.

- **الوسائل البيداغوجية العلمية**

يستدعي تطبيق نظام (ل، م، د) توفير كامل الهياكل و الوسائل البيداغوجية و العلمية لتثمين الأعمال التطبيقية (عن طريق توفير إمكانيات مادية أكثر في مخابر التدرج والبحث)، وكذا تثمين التربصات في الأوساط المهنية.

وتطوير نماذج جديدة للتكوين التي تعتمد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال منها: التعليم عن بعد، التعليم عبر شبكة الانترنت...إلخ، ومثل هذه الإجراءات بامكانها التحقيق من العجز في التأطير، كما يساعد استخدام هذه التقانات الحديثة على زيادة حب التعلم، ونشر استخدام التقانة المتقدمة في المجتمع، مما يمهد لتحسين رأس المال البشري وقيام قدرة ذاتية في العلم و التطوير الثقافي، كما يكفل نجاح العملية التكوينية ويجعل من هذا الإصلاح أكثر فاعلية ونجاعة.

- **التأطير**

يحتاج التكوين في نظام (لن م، د) موارد بشرية هامة لضمان التكوين النوعي لأعداد كبيرة من الطلبة، وهو ما تعمل الدولة جاهدة على إيفاءه من خلال الإجراءات التالية:

- تعبئة الامكانات الضرورية للإستجابة لأهداف التأطير.
- مساهمة الأساتذة الباحثين المقيمين بالخارج عن طريق إدخال الاجراءات التحفيزية.
- تقوية مشاركة إطارات غير الأكاديمية خاصة لتنشيط الأعمال الموجهة و التطبيقية، والملتقيات و التربصات المهنية.

- ترقية وتطوير طرق التعليم العصرية، خاصة بتعميم استعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال المستعملة في التعليم (شبكة الانترنت وشبكات أخرى).

إن مثل هذه الاجراءات من شأنها ضمان التأطير النوعي للمتكونين، ومن وراء رفع مستوى البحث العلمي (البحوث الجامعية، الرسائل العلمية،...إلخ) وبالتالي رفع مستوى الجامعة ككل.

وبوجه عام فإن هذه الدراسة قد خلصت إلى النتائج التالية:

أولا: وفيما يتعلق بالتساؤل الرئيسي للدراسة و الذي صيغ كما يلي: هل النظام الجديد نظام (ل، م، د) يتماشى و الواقع المجتمعي الجزائري؟ فإنه يمكن القول بناء على ما تقدم ذكره في الفصول السابقة من حقائق: أن هذا النظام (ل، م،د) يتماشى و الواقع المجتمعي الجزائري وما يحصل فيه من تغيرات نموذجية وهيكلية، إن تيارات جارفة في العالم تضعنا أمام تغيرات بعيدة المدى تعيد تشكيل الحياة الإنسانية بمختلف أبعادها، وتظم الجوانب الجوهرية في البيئة العالمية: أولاها الثورة التقانية و المعرفية التي تغير جوهريا من معالم البنيان الاقتصادي وفنونه الإنتاجية وبنية الإنتاج، حيث تخلي القطاعات التقليدية السبل أمام المعلوماتية والاتصالات و الخدمات.

وثانيها: عولمة العملية الانتاجية وتنطوي هذه التغيرات على تبعات إجتماعية وثقافية وربما سياسة واسعة وعميقة.

كل هذه الحقائق تجعل من معطيات الجزائر، وهي تدلف إلى القرن الواحد و العشرين، تختلف كليا عن معطيات جزائر السبعينات والثمانينيات وحتى التسعينات، وإزاء هذه المعطيات الجديدة متجلية أكثر في القطاع الاقتصادي فإنه من الضرورة بمكان التحسب

لهذه المتغيرات، وذلك من خلال تطوير نظم التعليم، لاسيما نظام التعليم العالي الذي أضحى واحدا من أهم مفاتيح الألفية الثالثة.

وكما كانت الاصلاحات السابقة التي عرفتها الجامعة الجزائرية، قليلة الارتباط بالواقع الاقتصادي، وكذا قليلة الصلة أيضا بما يحصل في نظم التعليم العالمية، الأمر الذي استدعى إصلاح نظام التعليم العالي ليستجيب لكل هذه المتغيرات، إصلاح يوثق الصلة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الاقتصاد –لاسيما في مجال سوق العمل- ويعزز ويدعم أواصر التعاون بين مختلف جامعات دول العالم، ويجعله أكثر إنفتاحا على قضايا المجتمع و العالم، فكان نظام (ل، م، د) مخاضا عسيرا لكل هذه الرؤى و التطلعات و المعطيات المتغيرة أيضا، ففضلا عن المرونة والانسجام الذي يكلفه هذا الإصلاح لقطاع التعليم العالي، وفوق ذلك فإنه سيعمل على تعليم الفرد الجزائري كيف يعيش في القرية العالمية بوصفه مواطنا من مواطنيها.

وهذا ما يجعل من نظام (ل، م، د) نظام يتماشى و الواقع المجتمعي الجزائري وما يحصل فيه من تغيرات وهو ما يتوافق والفرض الرئيسي للدراسة.

أما فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الذي صيغ على الشكل التالي: هل جاء هذا الإصلاح لتعديل أو تنمية برامج صارت لا تتماشى وواقع المجتمع الجزائري وما يحصل فيه، أم أنه إصلاح من أجل الإصلاح! فإنه يمكن في هذا الصدد القول بأن هذا الإصلاح متمثلا في نظام (ل، م، د) أنه إصلاح جاء لتنمية برامج صارت لا تتماشى وواقع المجتمع الجزائري وما يحصل فيه من تغيرات وهو ما سبق ذكره في الاجابة عن

التساؤل الرئيسي، وهو إصلاح فعلي لا إصلاح من أجل الإصلاح، ذلك أن نظام (ل، م، د) وفضلا عما يكلفه لنظام التعليم العالي من مرونة وانسجام وانسياق،...إلخ، وفضلا عن المزايا- النقاط- التي تجعل منه إصلاحا أفضل من الإصلاحات السابقة و التي تمثلت في:

الانـدماج فـي النظـام العـالمي، تـوفير الإمكانيـات ومـدة الدراسـة ونوعيتهـا و العقـود مـع المؤسسـات وعـدد الطلبـة و الوسـائل البيداغوجيـة والعلميـة والتـأطير، فـإن نظـام (ل، م، د) سيعمل على إلحاق الجامعة الجزائرية بركب الجامعات في الدول المتقدمة، وهو ما يتيح للجامعـة القيـام بمهمتهـا الحضـارية متمثلـة فـي تنميـة المجتمـع تحقيقـا للمجتمـع المـتعلم و الحضـاري يوصـف التعلـيم العـالي هـو مفتـاح الولـوج إلـى الألفيـة الثالثـة وهـو مـا يتوافـق والفروض الفرعية للدراسة.

ومما تقدم ذكره نستنتج أن نظام (ل، م، د) نظـام يتماشـى و الواقـع المجتمعـي الجزائري وما يحصل فيه من تغيرات، جاء تنمية لإصلاحات ارتجالية وترقيعية عرفتها الجامعـة الجزائريـة من جهـة، ومن جهـة أخـرى تنميـة لبـرامج صـارت لا تتماشـى وواقـع المجتمع الجزائري اليوم، وهو إصلاح فعلي لا إصلاح من أجل الإصلاح.

- **توصيات واقتراحات**

يواجه التعليم العالي في الجزائر ونحن ندلف إلى القرن الواحد والعشرين تحديات ورهانات، حاضرة ومستقبلية فرضتها العولمة و الثورة التكنولوجية والتقنية المتسارعة الحاصلة في العالم الغربي، وخاصة تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يجعل التعليم العالي ملزما بإيجاد صيغ جديدة للتعاون، وإعادة النظر في مجالات: التنظيم، المناهج، البرامج، وكل ما يتصل بالعملية التكوينية لإعداد الإطارات المؤهلة لمسايرة التطور السريع في مختلف الميادين ضمن هذا المنحى تبدي عزم الدولة الجزائرية على إصلاح نظام تعليمها الجامعي من خلال تبنيها نظام (ل، م، د)، وهو نظام لمنح الشهادات وفق المقاييس العالمية.

وقد طبق هذا النظام ببعض الجامعات الجزائرية للموسم الجامعي (2004-2005) كمرحلة أولى ليعمم بأغلب الجامعات الجزائرية الموسم الجامعي (2005-2006)، غير أن التنظير شيء، وتحقيق الهدف الرئيسي والمزدوج المتمثل في إستقبال أكثر من مليون طالب إبتداء من سنة (2008) مع ضمان التكوين النوعي لهم، وهو ما يستدعي بالضرورة:

1. الإيمان شرعية التغير لتحقيق الأفضل والأحسن للجامعة، والرقي بها إلى مصاق الجامعات العالمية.
2. الحرص على التطبيق الصارم لمبادئ هذا الإصلاح، وتجنب الاختزالية و الظرفية، والرؤية التجزيئية في تطبيق هذا الإصلاح و الحذر من الوقوع تحت طائلة الدعاوى الشعارية للسياسات الإصلاحية، لأن هذه السياسات لم تنتج إصلاحا لا كليا ولا جزئيا.

3. توفير كامل الهياكل البيداغوجية الضرورية، من مكاتب، ومخابر، ومكتبات على مستوى التحدي، ...الخ وتيسير استخدام التقانات التعليمية الحديثة، مع الحرص على الوقوف منها-خاصة فيما يتصل بمضامينها-موقفا إنتقائيا واعيا.

4. الأخذ ينهج طويل الأجل للنجاح في تنفيذ الإصلاح، وذلك حتى يأخذ الإصلاح الجديد الوقت اللازم للتشيع بروح الإصلاح، وتمكين جميع المعنيين به من طلبة وأساتذة، ومسؤولين ومسيرين من المشاركة فيه بفاعلية.
5. تظافر كل الجهود: المؤسسات الحكومية، أجهزة الدولة، قطاع الأعمال المجتمع المدني لإنجاح هذا الإصلاح، لأن النسق التعليمي في نهاية المطاق ليس إلا جهد مجتمعي، يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في المجتمع، ولا يقتصر على وزارة أو أكثر، ومن هنا ينبغي أن يصبح التعليم العالي في الجزائر هم المجتمع بأسره.
6. على الدولة أن تتبنى مسؤولية تدبير التمويل اللازم لإنجاح هذا الإصلاح، لأن أي إصلاح ينطوي على تكاليف مادية ومالية كبيرة وتكاليف إجتماعية وسياسية لا بد من تحملها.
7. وضع إستراتيجية طويلة المدى، تستشرف تطور أعداد الطلبة وتمكن من التحديد المسبق لعدد المقاعد البيداغوجية المطلوبة وهياكل الاستقبال لتلافي التضخم داخل مؤسسات التعليم العالي الذي يتنافى وروح الإصلاح الجديد من جهة و المقاييس الأكاديمية العالمية من جهة ثانية.
8. تقليل القبول في مسارات التعليم التي تزداد البطالة بين خرجيها لضمان تحسين الامكانات وتجهيزات التدريس من جهة، ولتقليل الإختلال بين حاجات المجتمع وسوق العمل وبين ناتج التعليم العالي من جهة أخرى.

9. أن لا تتجاهل خصوصية الواقع الجزائري، وأن نجعل منه دائما موضوعا للفهم و التحليل لنتمكن من تنفيذ إصلاح يجمع بين المستورد، والواقع الاجتماعي الجزائري وفي هذا الإطار يكون من المهم جدا أن نحدد بدقة أهداف المجتمع الذي نأمل في بناءه

ومعالم المسار التنموي الذي يعمل على تحقيقه حتى يتشبع هذا الإصلاح بروح المشروع المجتمعي الجزائري، وهو ما يفضي في النهاية إلى بناء رأس مال بشري جزائري قادر على الدوام على مواجهة التغيرات السريعة و التجديدات التي يعرفها العصر باستمرار.

و تشكل هذه الدراسة:- إصلاح التعليم العالي في الجزائر (ل، م، د) قراءة تحليلية نقدية- مطارحة أولية لموضوع أخذ يتشكل على صعيد الواقع التعليمي في الجزائر.

ويعد موضوع إصلاح التعليم ولاسيما التعليم العالي، مجالا خصبا، وأفقا رحبا للدراسة و البحث و التحليل لا لأنه واحدا من أهم موضوعات الساعة فحسب، بل لأنه غدا ضرورة تقتضيها الثورة العلمية والتقنية التي لا عهد للبشرية بهما من قبل (محمد مصطفى الأسعد، 2000، ص 163) للولوج إلى الألف الثالث.

ولئن استهدفت هذه الدراسة مفاتحه هذا الموضوع في محاولة للإجابة على أسئلة أولية فإن هذا الموضوع لازال حديث الولادة في الوسط الجامعي الجزائري يحتاج بالتأكيد إلى دراسات مفصلة وعميقة، ومن جوانب مختلفة وبإستخدام مناهج وأدوات مختلفة.

وفي هذا السياق يمكن أو نورد هنا أمثلة عن هذه الدراسات، وهي في هذا المقام أمثلة من باب العد- الذكر- لا الحصر علها تسهم في توجيه القارئ الكريم إلى فكرة ما، يقع عليها إختياره لتكون موضوعا لدراسته أو بحثه:

- فيمكن مثلا: دراسة هذا الموضوع باستخدام منهج تحليل المضمون من خلال تحليل محتوى البرامج الدراسة المعتمدة بهذا النظام للوقوف على مدى كفايتها وفاعليتها في تطوير القدرة الذاتية للطالب عل التعلم الذاتي.

- كما يمكن أيضا إجراء دراسة مقارنة من خلال مقارنة نظام (ل، م، د) المطبق في الجامعة الجزائرية، ونظام (ل، م، د) المتبع في الدول الأوروبية وذلك باستخدام المنهج المقارن للوقوف على حقيقة النظامين وأوجه الاختلاف و التشابه بينهما.

هذه بعض من الرؤى التي يمكن أن تستثير فكر القارئ فتشكل مواضيع بحثية أو لدراسات مستقبلية أكثر تعمقا وعلى مستويات مختلفة ويبقى مجال البحث واسعا مفتوحا أمام رؤى أخرى.

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل جملة من النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق القراءة التحليلية النقدية لمشروع إصلاح التعليم العالي (ل، من د).

وبالجملة فإن أهم ما تم التوصل إليه هو أن هذا النظام يستهدف تطوير التعليم العالي الجزائري وربطه بالمتغيرات العالمية من خلال تطوير الشهادات الت تمنح من قبل الجامعة الجزائرية عن طريق تحويل مجمل شهادات الدراسات الجامعية إلى ليسانس تطبيقية أو مهنية وتكيف الشهادات التي مدت الدراسة بها أربع أو خمس سنوات (ليسانس، شهادة الدراسات العليا) إلى ليسانس عامة مدة الدراسة بها ثلاث سنوات وماستر بحث مدة الدراسة بها خمس سنوات، وهو ما يجعل من هذا الإصلاح أفضل من الإصلاحات السابقة، كما أن الامتيازات التي يمنحها متمثلة في ضمان نوعية التكوين بأقل جهد وبأقل تكلفة وربح الوقت تجعله منه نظاما يتماشى وواقع المجتمع الجزائري وما يحصل فيه من تطورات تغيرات نموذجية وهيكلية. كما أن هذا الإصلاح سيعمل على توثيق الصلة بين الجامعة- التعليم العالي- والواقع الاقتصادي ونظم التعليم العالمية وهو ما يجعل منه إصلاحا فعليا لا مجرد ترقيع أو إصلاح من أجل الإصلاح.

هذا على المستوى النظري أما في الواقع فإن الحكم على مدى نجاعة وصلاحية هذا النظام لا يمكن الحكم عليها إلا بعد تخرج دفعات تكونت في ظل هذا النظام.